تونس

يوفر الدستور حرية ممارسة الأديان التي لا تخل بالنظام العام، وتحترم الحكومة هذا الحق بصورة عامة؛ إلا أنه كانت هناك بعض القيود والانتهاكات. وينص الدستور على أن الإسلام هو دين الدولة الرسمي.

لم يحدث تغيير في ما يخص وضع احترام الحرية الدينية في الفترة التي يغطيها هذا التقرير، وقد استمرت سياسة الحكومة في الإسهام في ممارسة الأديان عموماً بحرية. لا تسمح الحكومة بإنشاء أحزاب سياسية على أساس ديني، وتحظر أعمال التبشير أو الدعوة إلى دين ما، وتفرض قيوداً على ارتداء النساء للحجاب أو غطاء الرأس في المكاتب والشوارع وفي بعض الاجتماعات العامة المحددة.

وقد أسهمت العلاقة الودية عموما بين الأديان في المجتمع في الحرية الدينية.

تناقش حكومة الولايات المتحدة قضايا الحرية الدينية مع الحكومة في إطار سياستها الشاملة للترويج لحقوق الإنسان.

القسم 1. التوزيع السكاني حسب الأديان

تبلغ مساحة البلاد الإجمالية 63170 ميلا مربعا، ويصل عدد سكانها إلى نحو عشرة ملايين نسمة. ويدين حوالى تسعة وتسعين بالمئة من السكان اسميا بالإسلام. ولا توجد بيانات يمكن الاعتماد عليها بشأن عدد المسلمين الذين يمارسون شعائر الدين. وهناك طائفة صوفية مسلمة أصيلة صغيرة؛ ولكن لا توجد احصاءات عن حجمها. وتقول مصادر موثوقة إن كثيرا من الصوفيين غادروا البلاد بعد الاستقلال بفترة قصيرة عندما آلت ملكية مبانيهم الدينية وأراضيهم إلى الدولة (كما آلت إليها مباني وأراضي المسلمين السنة). ومع أن الطائفة الصوفية صغيرة، إلا أن تراثها الصوفي متغلغل في ممارسة الإسلام في جميع أرجاء البلاد. وفي احتفالات شهر رمضان في كل عام، يقدم الصوفيون للجمهور برامج ترفيهية ثقافية تتمثل في الرقصات الدينية التي يؤدونها. وهناك أيضا حوالى 150 شخصاً من أتباع العقيدة البهائية.

أما الطائفة المسيحية، التي تتألف من سكان أجانب ومجموعة صغيرة من المواطنين المولودين في البلاد من أصل أوروبي و/أو عربي، فيبلغ عددها نحو 25,000 شخص موزعين في جميع مناطق البلاد. ويقول زعماء الكنيسة إن عدد السكان المسيحيين الذين يمارسون شعائر الدين يبلغ نحو ألفي شخص، بينهم بضع مئات من المواطنين من أصل عرقي عربي ولدوا في تونس وتحولوا عن دينهم واعتنقوا المسيحية. وتدير الكنيسة الكاثوليكية حاليا 11 كنيسة، و9 مدارس، وعدة مكتبات، ومستوصفين، وذلك وفقاً لأبرشية تونس. وهناك حوالى خمسمائة كاثوليكي ممن يمارسون شعائر دينهم. وبالإضافة إلى إقامة الشعائر الدينية، تنظم الكنيسة الكاثوليكية بحرية أيضاً نشاطات ثقافية وتقوم بأعمال خيرية في جميع أرجاء البلاد. وهناك كنيسة بروتستانتية واحدة، وهي في تونس، تضم بضع مئات من الرعايا. وتقام الشعائر الدينية الكاثوليكية والبروتستانتية أيضاً من حين لآخر في عدة مواقع أخرى، كالمنازل الخاصة. تضم الكنيسة الأرثوذكسية الروسية نحو 100 عضو ممن يمارسون شعائر دينهم، وتدير هذه الكنيسة كنيسة واحدة في تونس وأخرى في بيزرت. وتدير الكنيسة

الإصلاحية الفرنسية كنيسة واحدة في تونس، يبلغ عدد رعيتها نحو 140 فردا معظمهم من الأجانب. وتملك الكنسية الأنجليكانية كنيسة في تونس ينتمي إليها بضع مئات من الأفراد غالبيتهم العظمى من الأجانب. وهناك جالية صغيرة من الأدفنتست (السبتيين) تتألف من 50 شخصا. وللكنيسة الأرثوذكسية اليونانية، التي تضم 30 عضوا، ثلاث كنائس (في تونس، وسوسه، وجربة). وهناك أيضا نحو 50 شخصاً ينتمون إلى شهود يهوه، حوالى نصفهم من المقيمين الأجانب ونصفهم من المواطنين المولودين في البلاد. كما سمحت الحكومة لعدد ضئيل من المنظمات الخيرية الدينية غير الحكومية بالعمل وتقديم الخدمات الاجتماعية.

والدين اليهودي هو ثاني أكبر ديانة محلية متأصلة في البلاد، ويبلغ عدد الطائفة اليهودية حوالى 1500 شخص. ويعيش حوالى ثلثهم في العاصمة والمناطق المحيطة بها، وهم من المنحدرين في غالبيتهم العظمى من الإيطاليين والإسبان الضين هاجروا إلى تونس في القرن السادس عشر. ويعيش الثلثان الباقيان في جزيرة جربه التي ظلت تسكنها الطائفة اليهودية طوال 2,500 سنة.

تنشط المنظمات والجماعات التبشيرية الأجنبية في البلاد؛ إلا أنه لا يسمح لها بالتبشير والدعوة إلى اعتناق دينها.

القسم2. وضع الحرية الدينية

الإطار القانوني / السياسي

يوفر الدستور حرية ممارسة الأديان التي لا تخل بالنظام العام، وتحترم الحكومة هذا الحق بشكل عام؛ لكنها لا تسمح بإنشاء الأحزاب السياسية القائمة على أساس الدين، وتمنع التبشير والدعوة إلى اعتناق دين ما، وتفرض قيوداً على ارتداء الحجاب. ينص الدستور على أن الإسلام هو دين الدولة الرسمي، وينص على أنه يتعين أن يكون رئيس الجمهورية مسلما.

تسيطر الحكومة على المساجد وتدعمها ماليا وتدفع مرتبات الأئمة. يعين رئيس الجمهورية مفتي الجمهورية الأكبر. ينص قانون المساجد لسنة 1988 على أنه لا يجوز إلا للأشخاص الذين تعينهم الحكومة تزعم النشاطات في المساجد ، كما ينص على وجوب بقاء المساجد مغلقة إلا أثناء مواعيد الصلاة وأثناء المراسم الدينية الأخرى المصرح بها، مثل مراسم الزواج أو الجنازات. يجوز بناء مساجد جديدة بما يتماشى مع أنظمة التخطيط المدني الوطنية؛ لكن هذه المساجد تصبح ملكا للدولة لدى الانتهاء من تشييدها. وتقدم الدولة كذلك دعما ماليا جزئيا إلى الطائفة اليهودية.

تعتبر الأعياد الدينية التالية أعيادا وطنية: عيد الأضحى (العيد الكبير) ورأس السنة الهجرية والمولد النبوي الشريف، وعيد الفطر (العيد الصغير). كما تعترف الحكومة بقدسية الأعياد الدينية غير الإسلامية.

تعترف الحكومة بجميع المنظمات الدينية المسيحية واليهودية التي كانت قد أنشئت قبل الاستقلال في عام 1956. ومع أن الحكومة تسمح للكنائس المسيحية بالعمل بحرية، إلا أنها لا تعترف رسميا إلا بالكنيسة الكاثوليكية، التي تعترف بها من خلال اتفاق توصلت إليه عام 1964 مع الفاتيكان. وأصدرت الحكومة ترخيصاً إلى 14 كنيسة "تخدم جميع الطوائف" في البلاد، وتعترف الحكومة، بالإضافة إلى ذلك، بالهبات التي كانت تونس قدمتها لكنائس أخرى في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وسمحت لها بموجبها بالعمل على الأراضي التي منحت لها. لم تتخذ الحكومة أي إجراء بشأن طلب قدمته منظمة دينية يهودية في جربة لتسجيلها؛ ومع ذلك، ما زالت المجموعة تمارس نشاطها وتقوم بتأدية النشاط الديني والعمل الخيري من دون عوائق.

تسمح الحكومة للطائفة اليهودية بحرية العبادة وتدفع مرتب الحاخام الأكبر. كما أنها تساهم في تغطية تكاليف ترميم وصيانة بعض مباني الكنيس وتدفع جزءاً منها. وفي عام 1999 قدم رئيس اللجنة المؤقتة للجالية اليهودية ومجلس حكامه إلى وزارة الداخلية الأوراق الخاصة بتسجيل الجمعية الخاصة بالجالية اليهودية في تونس بشكل دائم باسم جمعية الجالية اليهودية التونسية. وفي حين أن الحكومة لم تسجل الجمعية الجديدة بعد، فإن رئيسها ومجلس حكامها يواصلون الاجتماع أسبوعيا. وخلال الفترة التي غطاها هذا التقرير، سمحت الحكومة للجمعية بالعمل وممارسة النشاط الديني والقيام بأعمال خيرية بدون عوائق.

وتسمح الحكومة للجالية اليهودية بإدارة مدارس دينية خاصة وتسمح للأطفال اليهود في جزيرة جربه بتقسيم يومهم الدراسي بين المدرسة الحكومية العلمانية والمدرسة الدينية الخاصة. كما تشجع الحكومة المهاجرين اليهود الذين غادروا البلاد على العودة للمشاركة في الحج اليهودي السنوي إلى كنيس الغريبه التاريخي في جربه.

تشجع الحكومة التفاهم بين الأديان عبر رعاية مؤتمرات وندوات منتظمة عن التسامح الديني ومن خلال تسهيل الحج اليهودي السنوي إلى كنيس الغريبة في جربه والتشجيع عليه.

قيود على الحرية الدينية

رغم أن الحكومة تحترم بشكل عام حرية ممارسة العقيدة الدينية، إلا أنه كانت هناك بعض القيود. يعتبر البهائيون عقيدتهم ديناً مميزاً يختلف عن الإسلام؛ لكن الحكومة تعتبر العقيدة البهائية هرطقة ولا تسمح للبهائيين بممارسة شعائر دينهم إلا في منازلهم الخاصة. وتسمح الحكومة للبهائيين بعقد اجتماعات مجلسهم الوطني في منازلهم لكنها تحظر عليهم تنظيم مجالس محلية. وقد اجتمعت وزارة الداخلية بشكل دوري مع بهائيين بارزين لمناقشة نشاطاتهم، ويقول الزعماء البهائيون إن علاقة طائفتهم مع الحكومة تحسنت خلال الفترة التي غطاها هذا التقرير نتيجة لتلك الاجتماعات.

لم ترد خلال الفترة التي شملها هذا التقرير بلاغات عن أي حالات مؤكدة قامت فيها الحكومة بمعاقبة أشخاص تحولوا عن الإسلام واعتنقوا ديناً آخر، ومع ذلك وردت بلاغات عن حالات عاقبت فيها الحكومة أشخاصاً تحولوا عن الإسلام واعتنقوا ديناً آخر، ورفضت إصدار جوازات سفر لهم. ولا توجد أي قوانين تحظر اعتناق دين جديد؛ ولكن الحكومة تلجأ إلى استخدام العراقيل البيروقراطية لإثناء من يحتمل أن يتحولوا عن دينهم و يعتنقوا ديناً آخر. وكانت الحكومة في الأعوام السابقة تحرم

من تحولوا عن دينهم واعتنقوا ديناً آخر من حقهم في الاقتراع والخدمة في الجيش، من ضمن حقوق أخرى حرمتهم منها.

لا تسمح الحكومة بإنشاء أحزاب سياسية على أساس الدين، وتستخدم هذا الحظر لرفض تسجيل حزب النهضة الإسلامي، ومقاضاة من يشتبه بأنهم أعضاء في الحزب. وتمارس الحكومة رقابة صارمة على الإسلاميين. وقد ألغت الحكومة بطاقات هوية الخاصة بنحو 10,000 إلى 15,000 إسلامي، مما يؤدي إلى الحيلولة دون توظيفهم بصورة قانونية وإلى عواقب أخرى علاوة على ذلك. وقد رفضت الحكومة إصدار جوازات سفر لإسلاميين. وفي عدة حالات، بما فيها حالات وقعت خلال الفترة التي غطاها هذا التقرير، صادرت الحكومة جواز سفر أحد أقارب ناشط إسلامي، ويزعم أن السبب الوحيد لقيامها بذلك هو صلة القرابة الوثيقة بين ذلك الشخص والناشط الإسلامي. وأصرت الحكومة على أن المحاكم وحدها هي التي تملك سلطة مصادرة جوازات السفر؛ لكن التقارير تدل على أن الحكومة نادرا ما تراعي هذا الفصل بين السلطات في القضايا الحساسة سياسيا.

لا تسمح الحكومة للجماعات المسيحية بتشييد كنائس جديدة، وتعتبر الدعوة إلى اعتناق المسيحية عملا غير مشروع ضد النظام العام. تمارس المنظمات والجماعات التبشيرية الأجنبية نشاطها، إلا أنه لا يسمح لها بالتبشير والدعوة إلى اعتناق الدين المسيحي. وتقوم السلطات، نظرياً، بترحيل الأجانب الذين يشتبه بقيامهم بالتبشير ولا تسمح لهم بالعودة إلى البلاد، إلا أنه وردت تقارير مفادها أن الحكومة تفضل إما عدم تجديد تأشيرات دخول المبشرين المشتبه بهم أو الضغط على من يوظفونهم لعدم تمديد فترة عقودهم. إلا أنه لم ترد أي تقارير عن اتخاذ إجراءات رسمية ضد أشخاص اشتُبه بقيامهم بالدعوة إلى دينهم خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير.

تخضع المنظمات غير الحكومية الدينية والعلمانية على حد سواء لذات الأنظمة القانونية والإدارية التي تفرض بعض القيود على حرية التجمع. فعلى سبيل المثال، يجب على جميع المنظمات غير الحكومية أن تبلغ الحكومة عن أية اجتماعات ستعقد في أماكن عامة قبل ثلاثة أيام على الأقل من موعدها، وأن تقدم إلى وزارة الداخلية قوائم بأسماء جميع المشاركين في الاجتماع.

وتخضع الجماعات الدينية لنفس القيود المفروضة على حرية الكلام والصحافة التي تخضع لها الجماعات العلمانية. ومن أهم هذه القيود "الإيداع القانوني" (ويعرف بالفرنسية باسم "ديبو ليغال")، الذي يفرض على جميع الناشرين والمطابع تقديم نسخ عن جميع المطبوعات إلى رقباء وزارة الداخلية قبل النشر. أما بالنسبة للمنشورات المطبوعة في الخارج، فيتعين على الموزعين إيداع نسخ منها لدى المدعي العام ووزارات أخرى قبل توزيعها في البلاد بين العموم.

أفادت الجماعات المسيحية أنها تمكنت، من دون أي صعوبة، من توزيع منشورات دينية باللغات الأوروبية كانت الحكومة قد وافقت عليها، ولكنها أفادت أيضا إن الحكومة لم تمنح لها، بشكل عام، إذنا لنشر وتوزيع نصوص مسيحية باللغة العربية. وعلاوة على ذلك، لم تسمح الحكومة إلا للكنائس القائمة في البلاد بتوزيع منشورات دينية، وأجازت لها توزيع تلك المنشورات لرعاياها، واعتبرت الحكومة قيام جماعات أخرى بتوزيع وثائق دينية عملاً غير مشروع يشكل "تهديداً للنظام العام".

تحظر الحكومة ارتداء الحجاب في المكاتب الحكومية، وقد وردت تقارير عن قيام رجال الشرطة بإصدار أوامرهم للنساء بخلع الحجاب في المكاتب والشوارع وفي تجمعات عامة معينة. ومع ذلك، ارتدت بعض الموظفات العاملات في الحكومة الحجاب في مكاتبهن. وقد وصفت الحكومة الحجاب بأنه "رداء أصله أجنبي يحمل في طياته معنى التحزب"، ومنعت استخدامه في المؤسسات العامة من أجل "مراعاة الحياد المطلوب من المسؤولين في علاقاتهم المهنية مع الآخرين." كما وردت تقارير عن احتجاز الشرطة أحيانا رجالاً ملتحين اعتبرتهم الحكومة إسلاميين وأجبرتهم على حلق لحاهم.

إن التعليم الديني الإسلامي إلزامي في المدارس الحكومية، لكن المنهاج الديني لطلاب المدارس الثانوية يضم أيضاً تاريخ اليهودية والمسيحية. وتشكل جامعة الزيتونة القرآنية جزءا من نظام الجامعات الوطني الحكومي.

يحظر القانون المعتاد المرتكز إلى الشريعة على المسلمات الزواج من غير المسلمين. ويعتبر زواج النساء المسلمات برجال غير مسلمين في الخارج زواجا عرفياً، وهو بالتالي باطل عندما يعود الزوجان إلى تونس. كما أنه لا يجوز للرجال المسلمين وزوجاتهم من النساء غير المسلمات توريث بعضهم بعضا، ولا يجوز لأبناء هؤلاء (الذين تعتبرهم الحكومة جميعا مسلمين) أن يرثوا من أمهاتهم.

دون القانون المدني في مدونات؛ لكن القضاة يتجاوزون قوانين الأسرة والإرث المدونة إذا كان تفسيرهم للشريعة الإسلامية يخالف ما ورد في القانون المدني. فالقانون المدني المدون مثلا، يمنح النساء حق حضانة أطفالهن القصر، لكن القضاة رفضوا منح النساء إذنا بمغادرة البلاد مع أبنائهن القصر، قائلين إن الشريعة تعين الأب رأسا للعائلة ويجب بالتالي الحصول على إذن منه يسمح فيه للأم باصطحاب أبنائها القصر في أي رحلة خارج البلاد. وعلاوة على ذلك، تمنع الحكومة بشكل روتيني الأمهات المسيحيات من رعايا الولايات المتحدة باصطحاب أبنائهن الأميركيين إلى الولايات المتحدة بدون موافقة صريحة من آبائهم التونسيين المسلمين. وكانت السفارة الأميركية عاكفة على محاولة حل ثلاث قضايا من هذا النوع خلال الفترة التي غطاها التقرير.

بصورة عامة، لا يتم تطبيق تفسير القانون المدني المبني على الشريعة إلا في بعض القضايا العائلية. وتتجنب بعض العائلات تأثير الشريعة على الميراث بإنجاز عقود بيع بين الآباء والأبناء لضمان حصول أبنائهم وبناتهم على حصص متساوية من أملاكهم.

وقد وردت تقارير عن عدم سماح الحكومة لأزواج بتسجيل مولد أبنائهم والحصول على شهادات ميلاد لهم إذا كانت الأم مسيحية والأب مسلماً وحاول الوالدين تسمية المولود باسم غير إسلامي.

لم ترد أي تقارير عن وجود سجناء أو محتجزين دينيين.

انتهاكات الحرية الدينية

في الفترة التي يغطيها هذا التقرير، قدرت مصادر جديرة بالثقة أن هناك نحو 600 شخص في السجن تطبيقاً لأحكام صدرت بحقهم بسبب عضويتهم في جماعة النهضة الإسلامية المحظورة أو بسبب

تعاطفهم المزعوم مع الإسلاميين؛ ولكن لم ترد أي تقارير عن حالات قامت فيها الحكومة بسجن أو احتجاز أشخاص بناء على معتقداتهم الدينية فقط لا غير.

يقول محامون يدافعون عن حقوق الإنسان إن الحكومة استجوبت بصورة منتظمة المسلمين الذين شوهدوا يصلون كثيراً في المساجد. وتأمر السلطات الأئمة بمناصرة برامج الحكومة الاجتماعية والاقتصادية أثناء مواعيد الصلاة في المساجد. وتشير مصادر إلى أن إماما في مدينة القيروان أصدر فتوى ضد وزير التعليم السابق والناشط في مجال حقوق الإنسان محمد شرفي في سنة 2002. وأسباب صدور هذه الفتوى غير واضحة، لكن شرفي شخص ناشط وبارز يحتمل أن يصبح مناهضاً للحكومة، ويعتقد كثيرون في أوساط المجتمع المدني أن الفتوى كانت تهدف إلى تخويفه.

الإرغام على تغيير الدين

لم ترد أي تقارير عن إرغام أي شخص على تغيير دينه، بما في ذلك المواطنون الأميركيون الذين لم يبلغوا سن الرشد والذين جرى خطفهم أو إخراجهم بصورة غير قانونية من الولايات المتحدة، كما لم ترد أي تقارير عن رفض السماح بإعادة هؤلاء المواطنين إلى الولايات المتحدة.

تعديات المنظمات الإرهابية

لم ترد أي تقارير عن قيام منظمات إرهابية بتعديات استهدفت ديانات محددة خلال الفترة التي غطاها هذا التقرير. إلا أن هجوماً إرهابياً وقع في عام 2002، خارج كنيس الغريبة التاريخي في جزيرة جربه أدى إلى مقتل 21 شخصاً وألحق أضراراً بداخل الكنيس. وقع هذا الهجوم قبل أسبوعين من موعد الحج السنوي إلى كنيس الغربة (أنظر القسم 2)، عندما قام سائق شاحنة تنقل الغاز السائل السريع الاشتعال بتفجير عبوة متفجرة أثناء توقف الشاحنة عند حائط مجمع الكنيس. وقد أسفر الانفجار عن مقتل 17 سائحاً و4 مواطنين، بمن فيهم السائق. وقد أعلنت مجموعة إسلامية ادعت التعاطف مع القاعدة مسؤوليتها عن الهجوم.

القسم 3. مواقف المجتمع

أسهمت العلاقة الودية عموما بين الأديان في المجتمع في الحرية الدينية. وقد وردت تقارير لم يتم التحقق منها عن عدد قليل من حوادث التخريب المتعمد لممتلكات أفراد الطائفة اليهودية.

هناك ضغوط اجتماعية ضخمة ضد اعتناق المسلم لدين آخر، والتحول عن الإسلام إلى دين آخر أمر نادر نسبيا. وقد يواجه المسلمون الذين يعتنقون ديناً آخر نبذ المجتمع لهم بسبب ذلك. وهناك بعض حالات تحول فيها أفراد الجاليتين المسيحية واليهودية عن دينهم واعتنقوا دينا آخر.

على الرغم من وجود تاريخ من الضغط الاجتماعي من جانب العلمانيين في الطبقتين المتوسطة والعليا لثني النساء عن ارتداء الحجاب، تدل الروايات المتداولة على أن عدد النساء التونسيات الشابات من الطبقة الوسطى المقيمات في المدن واللواتي اخترن ارتداء الحجاب قد استمر في الارتفاع خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير. ومن الملفت للنظر أن كثيرا من المراقبين يعتبرون هذا التيار رد فعل على

ما يعتبره الشبان والشابات ضغطا متزايدا من الحداثة ضد الثقافة العربية / الإسلامية التقليدية، أكثر من كونه مؤشرا على زيادة التدين بين المواطنين الشباب.

القسم 4. سياسة حكومة الولايات المتحدة

تناقش حكومة الولايات المتحدة قضايا حرية الأديان مع الحكومة في إطار سياستها الشاملة للترويج لحقوق الإنسان.

تحافظ سفارة الولايات المتحدة على علاقات جيدة مع قادة الجماعات الدينية التي تمثل الأكثرية والأقليات الدينية في جميع أرجاء البلاد، وقد التقى السفير ومسؤولون آخرون من السفارة بشكل منتظم مع زعماء دينيين مسلمين ومسيحيين ويهود وبهائيين طوال الفترة التي يغطيها هذا التقرير. كما رعت السفارة مناقشات مختلفة تضمنت عناصر الغرض منها إبراز تقاليد الولايات المتحدة الخاصة بالتسامح والتعددية الدينية. وقامت السفارة بشكل منتظم بتوزيع منشوراً عنوانه "حياة المسلمين في أميركا"، وناقش المسؤولون في السفارة قضايا الحرية الدينية مع مسؤولين حكوميين وفعاليات في المجتمع المدني في مناسبات مختلفة خلال السنة. وساعدت السفارة في تنظيم مؤتمر حول التسامح الديني وشجعت على وضع دراسات أكاديمية في مجال الأديان المقارنة.